

المصاحبة - وسيأتي تعريفها - ، من دون أن يُقابل كامل النسخ ، ويُحقّق جميع عباراتها وكلماتها .

وأما اختيار المخطوطات الجديرة بالتحقيق ، وأصولها الخطيّة النّفيّة ، فهو المراد (بتقييم المخطوطات) ، فهو بهذا المعنى مرتبط بالتوثيق ، فبعد أن توثّق النسخ ، تُقيّم حسب معايير موضوعيّة ، يُختار على أساسها النصّ الذي يستحقّ التحقيق ، والنسخ التي سيُعمدُ عليها . وأما (الحفظ) فهو حفظ الكيان المادّي للمخطوط ، وأهمّيّته ظاهرة ، وقد يُسمى (الصيانة) .

وفيما يتعلّق بالوسائل ، فإنّ أولها (صناعة المخطوط) ، أو الكيان المادّي للمخطوط ، وقد فصلنا عناصره في عرضنا للكتاب ، بيد أنّنا نشير إلى أنّ الدراسات المادّيّة للمخطوط (٢٧) قد تعارفت على ضمّ عناصر أخرى كالسماعات والإجازات والمقابلات والتّملّكات والوقيات ... إلخ ، إلى عناصر دراستها ، بينما أفردها مؤلفنا الفاضل بالبحث ، وعدّها مع التقييم قسمًا خاصًا ، وسمّاها (مظاهر أو أنماط التوثيق) ، بينما سمّاها (النصوص المصاحبة) ، والصواب مع المؤلف في عدم عدّها ضمن العناصر المادّيّة للمخطوط ؛ إذ إنّها لا تُدرس من حيث مادتها ، بل من حيث مضمونها ومحتواها ، بيد أنّها تختلف في هذا المضمون عن النصوص الأصليّة بالمخطوط ، التي هي مقصود المؤلف من التّأليف ، فهي مجرد نصوص مصاحبة لهذه النصوص الأصليّة ، يقيدها

المخطوط ، هو توفير النصوص المخطوطة للقراء والباحثين صحيحة موثقة ، وهذا ما يتعرّض له (علم التحقيق) ، فهو غاية الغايات . و(التوثيق) يتضمن التحقيق لغةً واصطلاحًا ، فوثّقتُ الشيء ، أي : أحكمتُه (٢٤) ، و«حققتُ الأمر ، وأحققته : كنتُ على يقين منه» (٢٥) ، وغاية التوثيق - كما قرّر المؤلف - هي الثقة في النصّ ، والتحقيق اصطلاحًا : هو قراءة النصّ « على الوجه الذي أراده عليه مؤلفه ، أو على وجه يُقربُ من أصله الذي كتبه عليه مؤلفه ... فالتحقيق إثبات القضية بدليل » (٢٦) ، ومن خطوات التحقيق - كما ذكر المؤلف - : التأكد من صحّة عنوان الكتاب وصحّة نسبته إلى مؤلفه . فنخلصُ من ذلك كله إلى أنّ التحقيق مُتضمّنٌ في التوثيق ، غير أنّه بإمكاننا أن نقول إنّ علم توثيق النصوص - المتفرع عنه علم تحقيق النصوص - يُعني بوضع الضوابط والقواعد الكليّة لتوثيق النصوص ، بحيث يطبّقها الباحث على جملة من الكتب ، وقد يطبقها على كتاب معيّن ولكن بصورة إجمالية ، أي : أنّ الموثّق لا يهتم بتوثيق كلّ كلمة بالنصّ ، بخلاف المحقّق الذي مهمّته توثيق كلّ كلمة بالنصّ والتحقّق من كلّ لفظ ، فالتوثيق ينظر للنصّ نظرة إجماليّة ، والتحقيق ينظر إليه نظرة تفصيليّة ، فالموثّق يقوم مثلاً ، بدراسة جملة من مخطوطات كتاب معيّن ، بمقابلة نصوصٍ مُنتقاةٍ بناءً على منهجٍ معيّن ، كما يدرس الكيان المادّي للمخطوطات ، والنصوص

مضمونها، بمختلف الوسائل، التي منها (التصوير)، إن كان المقصود منه إتاحة المخطوطات للباحثين، إذ بهذا يكون علماً مستقلاً، لكون الفارق بين العلمين أكبر من الجامع، لاختلاف موضوعيهما؛ أمّا إن كان المقصود هو صيانة الأصول الخطية، فهو وسيلة للصيانة فحسب، وفي هذه الحالة لا يُجعل علماً على العلم الفرعي، ولا يُعطف على الصيانة، والأول أقرب.

فنخلص من ذلك كله إلى أن محاور علم المخطوط الإسلامي حسب ما ارتأيته (٢٨)، والله أعلم، هي:

- ١- تاريخ المخطوط.
- ٢- صناعة المخطوط.
- ٣- النصوص المصاحبة.
- ٤- الصيانة والترميم.
- ٥- وسائل إتاحة المخطوط.
- ٦- الفهرسة والضبط البليوجرافي.
- ٧- التوثيق والتقييم، والتحقيق.

وانطلاقاً مما سبق فإنه بإمكاننا تعريف علم المخطوط الإسلامي بأنه: «العلم الذي يدرس ما يتعلق بالكتاب الإسلامي المخطوط، مادة ومضموناً، حفظاً وإتاحة وتاريخاً».

■ وفي تمهيد ص ٧: تناول المؤلف - كما بيناه ١- أوجه القصور - حسب ما ارتأه - في

المؤلف، أو مالك النسخة، أو مطالعها، وكثير من المخطوطات تخلو منها. وبينما راعى المؤلف وجه الفرق بين العلمين - أعني: علمي صناعة المخطوط والنصوص المصاحبة - وهو (الموضوع)، راعى أصحاب الدراسات الأخرى وجه الجمع وهو (الغاية)، التي هي توثيق النص، ومعلوم أن تقسيم العلوم مبناه على أوجه الجمع والفرق. وتجدر الإشارة إلى أن للنصوص المصاحبة غايات أخرى منها: الدراسة التاريخية، ودراسة مناهج التفكير وأساليب التأليف والتعليم عند المسلمين... إلخ، كما أن الدراسة التاريخية لصناعة المخطوط غاية أخرى له، وقد يُدرس الأخير دراسة مستقلة كفن صناعي، ومظهر حضاري. وفيما يتعلق بتسمية النصوص المصاحبة، بمظاهر أو أنماط التوثيق، فأرى أن الأصوب وصفها بأدوات أو وسائل للتوثيق، فهي في ذاتها ليست مظاهر للتوثيق، ولا أنماطاً منه، وإنما هي وسائل تُساعد على التوثيق، كما أنها تشترك مع العناصر المادية للمخطوط في هذه الغاية، ولا تختص بها.

أما (الترميم) فهو إصلاح ما فسد من الكيان المادي للمخطوطات، وظاهر كونه من الوسائل الموصلة لحفظ وصيانة المخطوطات. وأمّا (الفهرسة والضبط البليوجرافي) فوسيلتان للتوثيق والتقييم والتحقيق. وأمّا (إتاحة المخطوطات)، فيشمل إتاحتها بصورتها المادية، كما يشمل إتاحة

تناول عناصر أخرى ، منها (٣١) : حجم الكراسة ، والترقيم والتعقيبات ، والعلامات المائية ... إلخ ، إلا أن المؤلف أثر الاكتفاء بأهم العناصر ، في إطار منهجه في الإيجاز .

- ولم تنل بعض المكونات المادية للمخطوط حظاً وافياً في تناول المؤلف ؛ ففي حين تناول المواد التي يكتب عليها وفصل في أنواعها وتطورها تفصيلاً مقبولاً ، اكتفى بالإحالة إلى المصادر والمراجع فيما يتصل بالمداد وصناعة التجليد . هذا بينما خلا الفصل من الكلام عن الخطوط ، مع أنها من أهم مباحث العلم - كما صرح - ، وإن كان قد أشار إلى أنه سيتحدث عنها (٣٢) . أما فنون المخطوط ، فكُنّا نأمل من المؤلف الفاضل أن يفصل فيها القول وأن يوقفنا على ما تقدمه للمتخصص في المخطوطات من توثيق أو غيره بالإضافة إلى ما تقدمه للفنان ومؤرخ الفن ، لا سيما وقد نبّه إلى أنه لا يكفي للمفهرس أن يقول إن بالنسخة زخارف ملونة ومذهبة دون تحديد هذه الزخارف وأشكالها (٣٣) ، وهي مسألة تحتاج إلى تفصيل وتمثيل ، ليتضح المطلوب من المفهرس .

■ وأما فصل التوثيق والتقييم : فهو بحثٌ

جديرٌ بالإعجاب ، لا سيما مبحث التقييم ، الذي يعدُّ مبحثاً رائداً في بابهِ ، وإنِّي أرجو من المؤلف الكريم أن يتحفنا في طبعة قادمة من الكتاب ببسط القول فيه ، وأن يعرض لتطبيقات تقييم النسخ

المؤلفات الأربعة التي حاولت تأصيل علم المخطوط العربي ، فينعي على أحدها تناوله لموضوع المكتبات الإسلامية وهواة الكتب ، معتبراً إياه «خارج إطار المخطوط العربي وعلم المخطوط» . على أنني أرى أن الإلمام بتاريخ المكتبات القديمة - لا سيما في الجوانب التي يعني بها علم المخطوطات - من صميم الدرس التاريخي للمخطوط العربي ؛ إذ إن تلك المكتبات كانت الأماكن التي حفظت هذه المخطوطات وأتاحتها للقراء ، بل كثيراً ما كانت تتخذ لأعمال الوراقة ، حسب مفهوم ابن خلدون ؛ هذا بشرط عدم التزيد في التناول ، وإنما يُعرض لتاريخ ما يتصل بالمخطوط ، على أن يكون التوسع في المصادر الخاصة بتاريخ المكتبات العربية ، بوصفه فرعاً تاريخياً وحضارياً . ولعل هذا ما دعا المؤلف في كتابه إلى الإشارة إلى انتشار المكتبات ، ونشاط أسواق الكتب (٢٩) ، بينما توسّع في الحديث عن المكتبات العامة والخاصة وعن شغف العرب بالقراءة ، في كتاب آخر له هو «المخطوط العربي» (٣٠) ، وذلك من خلال حديثه عن حركة التأليف والترجمة ، وإنني أرى أن هذه الموضوعات وأشباهاها تساعد على تصوّر تاريخ المخطوط العربي وتطوره ، والله أعلم .

■ وفي حديثه عن صناعة المخطوط تناول

المؤلف العناصر المادية للمخطوط - كما بينا - ، وقد تعارفت الدراسات المادية للمخطوط على

- وأؤكدُ ضرورة الاستفادة من التقنيات

الحديثة ، من قِبَل مكنتات المخطوطات ، ومن قِبَل المحققين والباحثين ؛ كالحاسب الآلي ، ووسائله كالـتصوير الرقمي والماسحات الضوئية المتطورة ، وأنظمة البرمجة والتحليل والتصنيف ، وذلك للاستفادة مما تتيحه هذه الأدوات الحديثة من آفاق رَحْبَةٍ لدراسة المخطوط . فلم يُعد مقبولا تأخر مكنتات المخطوطات في نقل مصورات مقتنياتنا عبر التصوير الرقمي والماسحات الضوئية ، وإتاحتها للباحثين بدلاً من مصورات المصغرات الفيلمية ، كما لم يُعد مُستساغاً أن تستمر بعثات تصوير المخطوطات في التصوير الميكروفيلمي ، نابذةً التصوير الرقمي المتطور ، هذا التصوير الذي يوفرُ نسخاً طبق الأصل من المخطوطات ، بألوانها الطَبِيعِيَّة ، من مدادٍ وزخارفٍ وصورٍ ، بدرجة عالية من الوضوح والدقة . كما تتيح برامج الصور المتخصصة للمحققين والمفهرسين إمكانيات متقدمة من تحسين صورة المخطوط ، كتكبير الحجم ، وتحسين درجة الوضوح والنقاء ، وكثافة الظل وتركيز اللون ... إلخ ، مما يمكن معه أن يُؤثّر في قراءة النص المخطوط صواباً وخطأً . فإذا كان التحقيق هو قراءة النص وتأديتُهُ «على الوجه الذي أَرادَه عليه مؤلّفُهُ» أو على وجهٍ يَقْرُبُ من أصله الذي كتبه عليه مؤلّفُهُ» (٣٤) ، فهذا يعني أن استخدام هذه التقنيات - ما تيسرت - ليس أمراً اختياريّاً ، بل لا بُدَّ أن قلنا أنه لا يصحُّ بعد الآن إخراج تحقيق أو فهرسة لا

وتحديد منازلها ، ودراسة تواريخ النسخ والمعارضة ، وعلاقات النسخ بعضها ببعض .

■ في ص ١١٧ : يرى المؤلف أن الهدف

الرئيس من تصوير المخطوطات هو الحفاظ على الأصول الخطيّة ، وتداول المصوّرات بين الباحثين بدلاً من النسخ الأصليّة ، وكذلك توفير الحيز في بعض المكتبات . وأشار إلى أنه يدخل ضمن هدف الحفاظ على الأصول : توفير نسخ بديلة من الأصول تحسباً لتلفها أو فقدها ، وهذا يتحقق أفضل ما يتحقق في التصوير الرقمي .

- والرأي عندي في مسألة إتاحة

المخطوطات الأصليّة للباحثين ، أن تكون القاعدة أنه لا يُسمح للباحث بمباشرة المخطوط الأصلي إلا تحت رقابة مباشرة من المسئول ، بعد تزويده بالإرشادات اللازمة ، وهذه المباشرة ليست للقراءة والاطلاع ، وإنما لاعتبار النسخة وتاريخها ، والاستيثاق من النصوص المشكّلة ، وأمّا المتخصّص في علم المخطوطات لا سيما صناعة المخطوط ، فيجب أن يُعطى وضعيّة خاصة . ولعلّ هذه المسألة تُنبّه إلى ضرورة الإسراع في صياغة ترتيبات تنظيميّة لحفظ المخطوطات وإاحتها ، تتفق عليها مكنتات المخطوطات ، والبحث عن آليات تنفيذها والإلزام بها ، وكذلك صياغة تشريعات قانونيّة مُلزمة للأفراد والجهات بشأن تداول المخطوطات وحفظها وإاحتها .

تعتمد على هذه التقنيات، وعلى الأقل فيما يُشكل من النصوص، فتراثنا المخطوط لم يعد يحتمل أي مخاطرة، سواء لمادته أو لمضمونه. كما أقترح على مراكز المخطوطات التي تستخدم هذه التقنيات أن تُوفّر نسختين: نسخة طبق الأصل، ونسخة مُعدّلة مُحسّنة، وذلك حفاظاً على صورة المخطوط الأصلي، وتجنباً لأي خطأ فني.

■ وفي ص ١٢١ - ١٢٣ : عرض المؤلف لأهمية توفير قواعد بيانات لنصوص المخطوطات، تمكن الباحث من البحث عن أي جزئية من محتوياتها، واسترجاعها، وأفاد أن هذا يستلزم أن يكون النص (مهيكلًا). وأشار إلى أن الطريق أمام تحقيق هذا الهدف ما زال محفوظاً بالمخاطر والعقبات، في ظل الحرص على الاحتفاظ بشكل المخطوط وصفحاته وملامحه بدون أي تدخل أو تعديل. وطرح تساؤلاً مفاده: هل الفائدة التي يمكن أن نجنيها من اكتشاف نصوص المخطوطات تتناسب مع الجهد الذي سيبدل فيها؟ ... إلى آخر ما سطرته يمينه، جزاه الله خيراً.

وقد من الله علينا أخيراً بتجربة رائدة في هذا المجال، تجاوزت هذه الإشكالات - فيما أرى -، بل أربت على الهدف المذكور، هذه التجربة هي تجربة «الشركة العربية لتقنية المعلومات» في برنامجها «إكمال الحِرَقَة في إتقان الثُحْفَة»، حيث أتاح البرنامج نصّ تحفة الأشراف للحافظ المزيّ مدققاً محققاً على جملة من

مخطوطاته، وهو ما عبّروا عنه بالتزاوج بين صناعة التحقيق وصناعة البرمجة، كما أتاح المخطوطات ذاتها، ثم ربط بين هذه المخطوطات وبين النص المحقق، بحيث يستطيع المتصفح بإشارة من النص المحقق، الانتقال إلى الجزء المقابل له في المخطوطات، والعكس. وفي رأبي أن هذه التقنية أفضل ما تحقق من تقنيات التعامل مع النص العربي المخطوط - فيما أعلم -، بما تتيحه للقارئ من مشاركة للمحقق في عمله وقرائه للأصول المخطوطة، فيها يستطيع مقابلة ما يُشكل عليه على المخطوط، ويتثبت من صحة النص المحقق. وأحسب هذا البرنامج إرهاباً لنقل نوعية في حركة نشر التراث وتحقيقه، بحيث لم يعد النشر الإلكتروني للتراث مجرد ناقل للنصوص من وعاء إلى آخر، أو أداة تكشف مساعد للكتاب فحسب، وإنما صار وعاءً جديداً صالحاً لتحمل التراث المحقق الموثق، كما لم تعد مطالعة الأصول المخطوطة حِكْراً على المحققين، ولا المعارضة والمقابلة على هذه الأصول كذلك. وهذه خطوة نرجو أن تتبعها خطوات.

■ وفي ص ١٢٨ - ١٢٩ : أشار المؤلف الفاضل إلى استخدام العرب القدماء والمعاصرين لكلمة (فهرس) للدلالة على مفاهيم مكتبية متغايرة؛ فقديمًا كان المراد بها إما حصر مقتنيات مكتبة معينة، أو حصر إنتاج مؤلف معين أو موضوع معين... إلخ، وفي العصر الحديث تُستخدم أحياناً - إضافةً للدلالة الأولى - للدلالة

- خصص المؤلف مساحة في بطاقته للبيانات الخاصة بموضوعات المخطوط ، على هيئة مداخل مرقمة ، ولعل من المستحسن أن يتم أقصى تفصيل ممكن لهذه الموضوعات ، مما يساعد على ضبط التصنيف وتيسير البحث ، فتحدد الفترة الزمانية التي يتناولها كتاب التاريخ مثلا ، والفئة التي يختص بها كتاب التراجم ، وهكذا . كما يستحسن أن يتسع مضمون بيانات الموضوعات ليشمل تاريخ تأليف المخطوط - إن وجد - ، والإشارة إلى ارتباط المخطوط بكتاب آخر (كأن يكون شرحاً أو اختصاراً أو نظماً ... إلخ) ، أو يُفرد لهما مساحات مستقلة .

- عد المؤلف ذكر بيانات أماكن وجود

النسخ المخطوطة الأخرى ، وبيانات الطبع والنشر ، من مهمة الببليوجرافي دون الم فهرس ، إذ أن الفهرسة الوصفية مهمتها الوصف الكامل للنسخة فحسب . ومع إقراري بصحة ما قاله ، إلا أنني أرى أنه من المناسب أن تكون هذه المعلومات إختيارية ، يسجلها الم فهرس متى تيسرت له ، من دون أن يلزم بها . وبهذه المرونة تتحقق غاية الم فهرس ؛ من إرشاد الباحث وتيسير بحثه ، وفي الوقت ذاته لا يعطل الم فهرس بمهام ليست من صميم عمله ، على أنني أؤكد على أن الأولى أن يُخصَّص الببليوجرافي بهذه المهام ، بعد إنتهاء مهمة الم فهرس .

على محتويات الكتاب ، وأحياناً بديلاً عن كلمة الكشف Index وعدة المؤلف ذلك خلطاً في المفاهيم مرفوضاً علمياً ، وإن اعتذر عن سلفنا . وفي نظري أن الأمر يسير ، لا سيما والمعجم يسمح بهذه الدلالات جميعاً ، والسياق كافٍ لنفي أي لبس أو اختلاط في المفاهيم ، مع إقراري بأفضلية تحديد المصطلحات ، والله أعلم .

■ في ص ١٤٥ - ١٤٨ : يعرض المؤلف

بطاقته المقترحة لفهرسة المخطوطات ، بعد عرضه لجملة من الاجتهادات في هذا الصدد . وبطاقته هذه أعدها أمثل المحاولات ، لإحاطة عناصرها بخصائص المخطوط المادية والمعنوية ، وخلوها من أغلب المؤاخذات ، إلا أنني أحب أن أسجل عليها بعض الملاحظات :

- عرّف المؤلف المقابلات بقوله : «أي

المقابلة على الأصل» ، ولم يحدد مقصوده من «الأصل» ، هل هو مقتصر على أصل المؤلف فقط؟ والصحيح - فيما أرى - أن أي مقابلة يحتويها المخطوط تستحق التسجيل ، ولو كانت على فرع متأخر ، والله أعلم .

- ذكر المؤلف في بيانات التملكات

والتوقيعات أن على الم فهرس تسجيل أقدم تملكين وتوقيفين ، ولعل الأولى أن تتسع البطاقة لتشمل كذلك التملكات والتوقيعات التي قيدت من قبل علماء معروفين ، وأن تتسع أيضاً لتشمل المطالعات .

وفروق مهمة بين النصوص، وأمّا الفروق اليسيرة فيكون محلّ التنبيه عليها مقالاً علمياً، ويكون محلّ التنبيه كذلك على أي ملاحظات على التحقيق، مع تزويد المحقق أو الناشر بها. أمّا التوسيع فهو أنّ هذا المُسوّغ قد ينسحب كذلك على العثور على أي نسخة كانت، ما لم تتوفر لدينا نسخة المؤلف، حيث ينبغي على المحقق تسجيل كافة الفروق بين النسخ أياً كانت، فربّ صواب نستقيه من نسخة رديئة أو حديثة، مع الاحتفاظ برتب النسخ، والله أعلم.

هذا وقد يصحّ ضمّ حالات أخرى لمُسوّغات إعادة التحقيق، قد يكون منها ندرة النشرة المحققة، وهي أمر نسبي. ولعله من المفيد تناول هذه القضية: «أولويات النشر ومُسوّغات إعادة التحقيق» بمزيد بحثٍ ومناقشة، من قِبَل أهل التخصص.

■ وفيما يلي طائفة من الملاحظات الشكليّة، التي قد يرجع بعضها إلى السهو والخطأ، ولا يخلو منها كتاب:

■ في ص ٦٨: ذكر المؤلف كتاب ز الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ز لابن السيد البطليوسي (المتوفى سنة ٥٢١ هـ)، ووصفه بأنه شرح «لأدب الكتاب» لأبي بكر الصولي (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ)، بينما هو شرح «لأدب الكتاب» أو «الكاتب» لابن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

■ يقول ص ١٧٥: «فنحن لا نحتاج إلى تحقيق حين نعثر على نسخة المؤلف، لأنها ينبغي أن تُنشر كما هي دون تدخلٍ منّا، وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نشرح النصّ ونعلّق عليه. وحتى الأخطاء النحويّة والإملائيّة التي يقع فيها المؤلف فإنّه يتحمّل مسؤوليتها وتعدّ جزءاً من ثقافته». وهو كلامٌ نفيسٌ ينبغي أن يُبثّ بين أهل التحقيق، يضاف إليه أنّ هذه الاختلافات أو الأخطاء كما أنّها تُعدّ جزءاً من ثقافة المؤلف، فإنّها تُعدّ كذلك شاهداً على ثقافة عصره، ممّا يُمثّل رافداً مهماً لدراسة التطور الثقافي واللغوي عبر العصور. وفي قياس النسخ التي عليها سماع من المؤلف أو قراءة أو إجازة، أو النسخ المُقابلة على التي خطّها بقلمه بحثٌ ونظرٌ.

■ في ص ١٧٦: يُنبّه المؤلف المحقق إلى أنّ عليه بعد تأكيده من استحقاق النصّ التراثي للنشر والتحقيق، أن يتأكد إن كان قد سبق نشره مُحققاً أم لا؛ لأن ما لم يُحقق أُولى بالتحقيق من غيره، وإن لم يمنع ذلك من إعادة تحقيق نصٍّ سبق نشره بلا تحقيق أو بتحقيق رديء لم يخدم النصّ كما ينبغي. كما أن العثور على نسخٍ أصليّة لم تُنح للمحقق الأول يُعدّ سبباً كافياً لإعادة التحقيق.

وقد يصح هنا تقييد هذا الإطلاق وتوسيعه؛ أمّا التقييد فهو أنّ هذا المُسوّغ لإعادة التحقيق قد لا يسلم به بمجرد العثور على نسخٍ أصليّة - حتى ولو كانت نسخة المؤلف -، وإنما بوجود اختلافات

■ في ص ١٧٥ : ذكر ضمن الكتب التي تُعرّف بنفائس المخطوطات الجديرة بالتحقيق والنشر كتاب العلامة الأستاذ عبد السلام هارون (المتوفى سنة ١٤٠٨ هـ) - برّد الله مضجعه - : «نوادير المخطوطات»، وهو ليس تعريفاً بالمخطوطات النادرة، وإنما هو تحقيق لجملة منها.

■ في ص ١٧٥-١٧٦ : ذكر كتاب الدكتور رمضان ششن «نوادير المخطوطات العربية في مكتبات تركيا»، وأفاد أنه طبع ببيروت في عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠ في ثلاثة أجزاء . وأضيف : أنه قد أعيد طبعه بإضافات وتصويبات سنة ١٩٩٧ م، بوقف الأبحاث والتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إيسار) باستنبول، تحت عنوان : «مختارات من المخطوطات العربية في مكتبات تركيا»، في مجلد كبير تربو صفحاته على مائة وألف صفحة .

■ في ص ١٧٦ : ذكر كتاب «المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع» صنعة الدكتور محمد عيسى صالحية، وأشار إلى صدور مستدركٍ عليه من صنع الدكتور عمر عبد السلام تدمري ، والصحيح أن هذا الجزء هو الجزء الثاني (ج - ذ) ، وأنه نُشر سنة ١٩٩٧ م، وأن الجزء الأول نُشر عام ١٩٩٦ م، من صنع الأستاذ هلال ناجي ، ومراجعة وتكشيف الأستاذ عصام الشنطي ، وأنه قد صدر أيضاً عام ١٩٩٨ م ، فهرسٌ مساعدٌ للمعجم خاص بدواوين الشعراء والمستدركات في الدوريات والمجاميع، من إعداد الدكتور محمد جبار

المعبيد، ومراجعة الشنطي .

■ وفي ذات الصفحة ١٧٦ : ذكر أن ز معجم المخطوطات المطبوعة ز للعلامة الدكتور صلاح الدين المنجد في أربعة أجزاء ، والصواب أنه في خمسة أجزاء ، وأن الجزء الخامس يشمل مطبوعات الأعوام ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م .

■ في ص ٦٦ - ٦٧ : ذكر بعض الرسائل التراثية في علم صناعة المخطوط ، ضمن المصادر المخطوطة، والصحيح أنها مطبوعة (٣٥) ، ومن ذلك :

- «رسالة في علم الخط والقلمز أو «عُدّة الكتاب في البري والكتاب» لابن مقلة (المتوفى سنة ٣٢٦ هـ) : حَقَّقها الأستاذ هلال ناجي، ضمن كتابه «ابن مقلة : خطاطاً وأديباً وإنساناً» ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١ م، كما حَقَّقها الدكتور صلاح الدين المنجد ، حسبما أفاد الدكتور الحلوجي في بحثٍ له بعنوان : «إسهامات صلاح الدين المنجد في تأصيل علم المخطوط العربي» (٣٦) ، ولم أقف عليه .

- «قصيدة في آلات الكتابة والخط» أو «رائية ابن البَوَّاب» (المتوفى سنة ٤١٣ هـ) : نُشرت أكثر من مرة (٣٧) ، أفضلها طبعها صلاح الدين المنجد وهلال ناجي؛ أمّا المنجد فقد أوردها ضمن كتاب «جامع محاسن كتابة الكتاب» لمحمد بن حسن الطيبي (من أهل القرن العاشر

ابن أبي حميدة الغريقي

في بحر إثم ما به طريق

ولم تعتمد هذه النشرة على النسخة المذكورة، وإنما اعتمدت على النسخة الثانية المحفوظة بدار الكتب، والتي تحمل رقم (٣١٩ مجاميع)، لا رقم (٣١٩ صناعة) كما ذكر المؤلف في كتابه، وكذا في تحقيقه «العمدة الكتاب» (٤٠)، وقد راجعت الدار فلم أجد المخطوط تحت الرقم المذكور، فلا أدري أ هناك نسخة ثالثة أم أنه التباس في تصنيف الفن. ومن الجدير بالذكر أن هذه النشرة تحتاج إلى إعادة تحقيق لأسباب لا مجال لذكرها.

■ في ص ١٨٨ - ١٨٩ : ذكر المؤلف عبارة نسبها للشيخ العلامة السيد محمد رشيد رضا (المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ) - رحمه الله تعالى - في التقديم لكتاب «مفتاح كنوز السنة» عن أهمية كشافات كتب السنة النبوية : «ولو وجد بين يدي مثل هذا المفتاح لسائر كتب الحديث لوفر علي أكثر من نصف عمري الذي أنفقته في المراجعة» (٤١)، والصحيح أن العبارة لتلميذه الشيخ العلامة المحدث أحمد محمد شاكر (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ) - رحمه الله تعالى - .

الهجري)، مطبوعة من الجهة اليمنى، ومصورة من الجهة اليسرى، حرصاً على نفاسة ما فيها من الخطوط، بيروت، ١٩٦٢ م. وأما ناجي فنشرها مرتين، أخرهما بشرح ابن بصيص الدمشقي عاش في القرن الثامن الهجري تقديراً)، وشرح ابن وحيد المصري (المتوفى سنة ٧١١ هـ)، متداخلين بفعل مصنف مجهول أسماها «شرح المنظومة المستطابة في علم الكتابة»، بمجلة المورد العراقية، المجلد ١٥، العدد ٤، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م.

- نظم «تدبير السفير في صناعة التسفير» لابن أبي حميدة : نشر بمجلة «مخطوطات الشرق الأوسط» الهولندية (٣٨)، العدد السادس، سنة ١٩٩٢ م، ص ٤١ - ٥٨، بعناية آدم جاسيك. وأورده المؤلف ضمن مصادر المداد والأقلام، ومكانه الصحيح ضمن مصادر صناعة التجليد. وقد نسب له عبد الرحمن بن أبي حميدة، فلعل بحثه هداه لذلك، فنرجو من سيادته أن يتكرم بإفادتنا بمصادر تلك النسبة، هذا بينما فهرست إحدى نسختي دار الكتب المصرية : رقم (١٣٠) المكتبة الزكية)، على أن ناظمها هو زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحميدي (٣٩) (المتوفى سنة ١٠٠٥ هـ)، ونصا المخطوطتين لا يفيدان سوى أن اسمه ابن أبي حميدة، وهما البيتان الأولان من الأرجوزة :

يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْمَنَانِ

عَبْدُ الْإِلَهِ عَابِدُ الرَّحْمَنِ

الهوامش

(١) عبد الستار الحلوجي ، نحو علم مخطوطات عربي ، ط ١ ، القاهرة ، دار القاهرة للنشر ، ٢٠٠٤ : ص ٨ .

(٢) انظر للفائدة : أحمد شوقي بنين ، ما المخطوط ، المغرب ، مجلة دعوة الحق ، العدد ٣٣٧ ، مايو ٢٠٠٤ ، موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية : www.habous.gov.ma .

(٣) الحلوجي ، نحو علم مخطوطات عربي : ص ١٠٨ بتصرف .

(٤) السابق : ص ٥٠ .

(٥) السابق : ص ٢٣ .

(٦) السابق : ص ٥٩ بتصرف يسير .

(٧) انظر : قاسم السامرائي ، علم الاكتناء العربي الإسلامي ، ط ١ ، الرياض ، مركز الملك فيصل ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م : ص ١٩ ، وأمين فؤاد سيد ، الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات ، ط ١ ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م : ١/١ ، وأحمد شوقي بنين - مصطفى الطويي ، معجم مصطلحات المخطوط العربي - قاموس كوديكولوجي ، ط ١ ، مراكش ، المطبعة والوراقة الوطنية ، ٢٠٠٣ : ص ٢٠٢ .

(٨) انظر : الحلوجي ، نحو علم مخطوطات عربي : ص ٥٩ .

(٩) السابق : ص ٦٦ .

(١٠) السابق : ص ٧٣ .

(١١) السابق : ص ٨٥ .

(١٢) المقصود بالتوثيق : الحكم على صحة النص ، وصحة نسبته إلى مؤلفه .

(١٣) انظر : الحلوجي ، نحو علم مخطوطات عربي : ص ٨٦ - ٨٨ و ص ١٠٢ .

(١٤) السابق : ص ٢٠٩ .

(١٥) السابق : ص ٢٠٨ .

(١٦) ذهب إلى شيء من ذلك بعض المختصين ؛ كالدكتور أحمد شوقي بنين في مقالته : «ما المخطوط ؟» ، كما اعتمدت هذا المفهوم -أو قريباً منه - مؤسسات معنية مثل : «مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي» بلندن .

(١٧) الحلوجي ، نحو علم مخطوطات عربي : ص ١٦ ، نقلًا عن : جان جاست ويتكام ، دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر : ص ١٦٨ .

(١٨) أحمد شوقي بنين : ص ١٦٤ .

(١٩) ابن خلدون ، المقدمة ، د.ت ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، عن طبعة بيروت - المطبعة الأدبية : ص ٤٢١ .

(٢٠) ابن الحاج ، المدخل ، د.ت ، القاهرة ، دار التراث : ٧٩/٤ .

(٢١) انظر : محمد المنوني ، تاريخ الوراقة المغربية - صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة ، ط ١ ، الرباط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الخامس ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م : ص ١١ ، وأحمد شوقي بنين : ص ٢٤٨ ، والحلوجي ، المخطوط العربي ، ط ١ ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م : ص ١١٩ .

(٢٢) في تراثنا أمثلة كثيرة على علوم تندرج تحتها علوم فرعية ، كعلوم القرآن والبلاغة ، وغيرها .

(٢٣) راجع : قاسم السامرائي : ص ١٧ - ٢٠ .

(٢٤) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، د.ت ، بيروت ، دار الجيل (تصوير) : (وثق) ٨٥ / ٦ .

(٢٥) ابن منظور ، لسان العرب ، تصحيح محمد الحسيني ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، ١٩٦٥ ، عن طبعة بولاق ، القاهرة ، ١٣٠٠ هـ = ١٨٨٢ م - ١٣٠٨ هـ = ١٨٩٠ م : (حقق) ٣٣٣ / ١١ .

(٢٦) رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين ، ط ١ ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م : ص ٥ .

(٢٧) راجع : ما نقلنا عند مناقشة مفهوم علم المخطوطات ، وانظر : أيمن فؤاد ، الكتاب العربي المخطوط : ص ٢ ، وغيره من الدراسات المادية للمخطوط .

(٢٨) هذا تصوّر أولي اقتضته هذه العُجالة ، أطرحة للبحث والمناقشة ، ولعلّ الله يُيسّر فأفصل القول في مقام آخر .

(٢٩) الحلوجي ، نحو علم مخطوطات عربي : ص ٤٤ - ٤٥ .

- (٣٠) الحلوجي ، المخطوط العربي : ص ١٠٣ - ١١٨ .
- (٣١) انظر مصادر هامش ٢٧ .
- (٣٢) الحلوجي ، نحو علم مخطوطات عربي : ص ٦٩ .
- (٣٣) السابق : ١٥٥ .
- (٣٤) رمضان عبد التواب : ص ٥ .
- (٣٥) هذا بينما تناول المؤلف بعض المصادر المطبوعة ، التي صرح بكونها مطبوعة ، ضمن حديثه عن المصادر المخطوطة ، ولم أجد فائدة في تفصيلها .
- (٣٦) الحلوجي ، المخطوطات والتراث العربي ، ط ١ ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م : ص ٩١ .
- (٣٧) راجع : هلال ناجي ، المستدرك الأول على المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع (الجزء الأول - أ - ث) ، مراجعة عصام محمد الشنطي ط ١ ، القاهرة ، معهد المخطوطات العربية ، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م : ص ٧٧ - ٧٨ .

(38) Gacek, Adam: Ibn Abi Hamidah poem for bookbinders, Manuscripts Of The Middle

East, Leiden, Ter Lugt s didactic Press, 1994, vol.6 (1992) , pp. 41-58.

والفضل بعد الله عز وجل في تعريفي بهذه النشرة للأستاذ الدكتور أمين فؤاد سيد - شكر الله له - ، حيث أشار إليها في كتابه القيم «الكتاب العربي المخطوط» ص ٣٧ ، والشكر موصول للأستاذ رونية فانسان دو جرانلونييه ، لتفضله بتزويدي بنسخة عنها .

(٣٩) وقيل : عبد الرحمن بن محمد ، كان شيخ الورّاقين بمصر ، والأقرب أن يكون الناظم مغربيًا ، والله أعلم . [راجع : عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، ط ١ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م : ٧٦ / ٢]

(٤٠) المعز بن باديس ، عمدة الكتاب وعدة ذوي الألباب ، تحقيق عبد الستار الحلوجي وعلي عبد المحسن زكي ، القاهرة ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مج ١٧ ، ج ١ ، ربيع الآخر ١٣٩١ هـ = مايو ١٩٧١ م ، ص ٤٣ - ١٧٢ .

(٤١) انظر : أ.ي. فنسنك ، مفتاح كنوز السنّة ، تعريب محمد فؤاد عبد الباقي ، تقديم محمد رشيد رضا ، تعريف أحمد محمد شاكر ، ط ١ ، القاهرة ، دار الحديث ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م ، عن طبعة القاهرة - مطبعة مصر ، ١٣٥٣ هـ = ١٩٣٤ م : صفحة (س) .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية :

إسهامات صلاح الدين المنجد في تأصيل علم المخطوط العربي (ضمن كتاب : المخطوطات والتراث العربي)، للدكتور عبد الستار الحلوجي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م.

تاريخ الوراقة المغربية : صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، لمحمد المنوني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، سلسلة بحوث ودراسات رقم : ٢، الرباط، ط ١، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.

علم الاكتناه العربي الإسلامي، للدكتور قاسم السامرائي، مركز الملك فيصل، الرياض، ط ١، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م.

عمدة الكتاب وعمدة ذوي الألباب، منسوب للمعز بن باديس، تحقيق الدكتور عبد الستار الحلوجي وعلي عبد المحسن زكي، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، مج ١٧، ج ١، ربيع الآخر ١٣٩١ هـ = مايو ١٩٧١ م، ص ٤٣-١٧٢.

الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، للدكتور أيمن فؤاد سيد، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م، ج ١.

لسان العرب، لابن منظور، تصحيح محمد الحسيني، الدار المصرية للتأليف والترجمة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر (سلسلة تراثنا)، مطابع كوستا توماس، القاهرة، ١٩٦٥ م، تصويراً عن طبعة بولاق، القاهرة، ١٣٠٠ هـ = ١٨٨٢ م - ١٣٠٨ هـ = ١٨٩٠ م، مج ١١.

ما المخطوط ؟، للدكتور أحمد شوقي بنين، مجلة دعوة الحق، المغرب، العدد ٣٣٧، السنة ٤٥، العدد الأول، مايو ٢٠٠٤ م، موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية : ف.ه.قفو.

المخطوط العربي، للدكتور عبد الستار الحلوجي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.

المدخل لتنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد...، لابن الحاج، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ، ج ٣.

عروض موقعة ————— الفهرست س ٤ ع ١٦ (أكتوبر ٢٠٠٦)

المستدرك الأول على المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع (الجزء الأول أ - ث) ، صنعه وقدم له هلال ناجي، راجعه وصنع أثباته عصام محمد الشنطي ، معهد الخطوط العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م .

معجم مصطلحات المخطوط العربي ٢٩ : قاموس كوديكولوجي ، لأحمد شوقي بنين ومصطفى طوبي ، المطبعة والوراقة الوطنية ، مراكش ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .

معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م ، مج ٢ .
مفتاح كنوز السنة ، أ. ي. فينسينك ، تعريب محمد فؤاد عبد الباقي ، تقديم محمد رشيد رضا ، تعريف أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م ، تصويراً عن طبعة مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٣٥٣ هـ = ١٩٣٤ م .

مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ ، تصويراً عن طبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ ، أو طبعة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٢ هـ ، مج ٦ .

مقدمة تاريخ ابن خلدون ، لابن خلدون ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ ، تصويراً عن طبعة المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٨٧٩ م ، ١٨٨٦ م ، ١٩٠٠ م .

مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين ، للدكتور رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

نحو علم مخطوطات عربيّ ، للدكتور عبد الستار الحلوجي ، دار القاهرة للنشر ، مطبعة جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ م .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

East, Leiden, Ter Lugt Press, 1994, vol.6 (1992) , pp. 41-58. Adam: Ibn Abi Hamidah

s didactic poem for bookbinders, Manuscripts Of The Middle